الاحتجاجُ النَّحويُّ
دراسةٌ في المفهومِ والإجراء

د. وسن علي حسين
مديرية تربية بابل
Aliwasan880@gmail.com

ملخص:

يدرس هذا البحث، وعنوانه (الاحتجاج النّحويّ) مبحثاً مهمّاً من مباحث أصول العربية ، الذي أُقيمت بموجبة نظرية النحو، فقد انبرى المنظرون الأوائل من النحويين إلى وضع منظومة متكاملة للغة العربية ، ذات طابع منفرد ، معتمدين في ذلك على الصلة الوثيقة بين علم النحو والعلوم الشرعية ، كالفقه وعلم القراءات وعلم الحديث الشريف وغير ذلك ، وقد نتج عن هذه الصلة أن تأثّرت دراسةُ النحو في أُصولها وفروعها بدراسة أُصول الفقه وفروعه .وقد حاولتُ في هذا البحث الإلمام بميدان دراسة الاحتجاج النحوي وما كُتب فيه، لغرض تحديد مفهومه، وتأصيل استعماله، والمادة التي يُحتَج بها، ومَن يُحتَج به لإثباتِ قواعد اللغة.

وعليه قُسِّمت المادةُ المستقراة على: تمهيدٍ أصّلتُ فيه للاحتجاج، ومبحثين، تناول أولُهما :شواهدَ الاحتجاج من قرآنٍ وقراءاتٍ وحديثٍ شريف وكلامِ العرب من شعرٍ ونثرٍ. وتناول الآخرُ :عينةَ الاستشهاد، وقصدتُ بهم الذين احتجَّ النحاةُ لهم لإثبات أحكام العربية.

وعلى الرغم من أن منهجي في تناول هذا الموضوع هو منهج وصفي قام على استقراء أقوال العلماء والدارسين ، حاولتُ في أحايين كثيرة أن أُحللَ ما تجمّعَ لديّ من مادة علمية، وأخرجَ منها بخلاصةٍ ورأي ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج – النحو – الاستقراء – التحليل– أصول الفقه

Summary:

This research, entitled (The Syntactic remonstration), studies an important topic of Arabic origins investigations, which was established according to the theory of grammar. Such as jurisprudence, the science of readings, the science of hadith, and so on. This connection resulted in the study of grammar in its origins and branches being influenced by the study of the origins and branches of jurisprudence.

In this research, I tried to get acquainted with the field of studying grammatical invocation and what was written in it, for the purpose of defining its concept, rooting its use, the invoked material, and who is invoked to prove the grammar of the language. Accordingly, the settled material was divided into: a preface in which I established the remonstration, and two topics, the first of which dealt with: the quoting citing of the remonstration from the Qur'an, readings, Hadiths, and the words of the Arabs in poetry and prose.

The other dealt with: the sample of quoting , and by them I meant those whom the grammarians invoked to prove the rulings of Arabic. In spite of the fact that my approach in dealing with this subject is a descriptive method based on extrapolating the sayings of scholarly

and scholars, and I tried in many cases to analyze the scientific material that I have accumulated, and extract from it a summary and opinion as I could to do so.
Keywords: grammar – induction – analysis – jurisprudence

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف المرسلين سيدِنا محمدٍ الأمين وآلِه الغُرِّ الميامين، وأصحابِه المُنتجبين ومَن والاهُ بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ : فَمِمّا لا يَخفى على دارس اللغة العربية الصلة الوثيقة بين علم النحو والعلوم الشرعية ، كالفقه وعلم القراءات وعلم الحديث الشريف وغير ذلك ، وقد نتج عن هذه الصلة أن تأثّرت دراسةُ النحو في أُصولها وفروعها بدراسة أُصول الفقه وفروعه، ولا شكّ في أن الاطلاع على هذه الأُصولِ النحويةِ يُمثِّل غرضاً نافعاً للبحث ، لذا اخترتُ موضوعَ (الاحتجاج النحوي) فكان أنْ أعددتُ العدّةَ لجمعِ مادتِه من الكتب القديمة والحديثة التي تناولت أُصولَ النحو في محاولة منِّي للإلمام بمجال دراسته، من حيث :تحديد مفهومه، وتأصيل استعماله، والغرض منه، والمادة التي يُحتَج بها، ومَن يُحتَج به لإثباتِ قواعد اللغة. وعليه قُسِّمت مادةُ البحث على:

تمهيدٍ أصّلتُ فيه للاحتجاج، ومبحثين، تناول أولُهما :شواهدَ الاحتجاج من قرآنٍ وقراءاتٍ وحديثٍ شريف وكلامِ العرب من شعرٍ ونثرٍ. وتناول الآخرُ :عينةَ الاستشهاد، وقصدتُ بهم الذين احتجَّ النحاةُ لهم لإثبات أحكام العربية. وعلى الرغم من أن منهجي في تناول هذا الموضوع هو منهج وصفي قام على استقراء أقوال العلماء والدارسين ،حاولتُ في أحايين كثيرة أن أُحللَ ما تجمّعَ لديّ من مادة علمية، وأخرجَ منها بخلاصةٍ ورأي ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

والحمد لله أولاً وأخيراً

التمهيد : الاحتجاج لغة واصطلاحاً

الاحتجاجُ لغةً : مصدرٌ قياسي للفعل الرباعي المزيد (احتجَّ)، وهو دالٌّ في الاستعمال المعجمي على القَصْدِ والغَلَبة فيه والظَّفَر[١]. وقد يذكر المعجميون لهذا المعنى أيضاً لفظ الحجّة والحِجاج والمُحاجة، قال الخليل(١٧٥هـ):((الحُجّةُ: وجهُ الظَّفَرِ عند الخصومة، والفعلُ حاججْتُه فحَجَجْتُه واحتججْتُ عليه بكذا))[٢]. وقال الأزهري(٣٧٠هـ):((يقالُ :حاججْتُهُ أحاجُّهُ حِجاجاً ومَحاجّةً حتى حججْتُهُ، أي: غلبتُه بالحجج التي أدليْتُ بها)).[٣] وقال الجوهري(ت٣٩٣هـ) ((الحُجّةُ: البرهانُ، تقولُ: حاجَّهُ فحجَّهُ، أي: غَلَبَهُ بالحُجَّة)).[٤] ويظهر من هذه النصوص أن الاحتجاج هو: القصد إلى الخصم، والاحتجاج عليه بالأدلة التي تُمكِّن من الظفر عليه وغلبته.

الاحتجاج اصطلاحاً : من تتبُّع الكتب القديمة التي تناولت أُصول التفكير النحوي يجد الدارس أن (الاحتجاج) إنما يرد عند علماء العربية عند كلامهم على السماع، فهو أداة للاستدلال على المسائل التفصيلية اللغوية والنحوية، فأصحاب هذه الكتب يوردون فيها الأدلة الإجمالية العامة، لإثبات الأُصول النحوية واللغوية ، فإن هم ذكروا اختلاف المستدلين بهذه الأُصول لإثبات القواعد التفصيلية ورد عندهم الاحتجاج وأدلة كلّ فريق بقصد الغلبة والظفر، فابنُ جني(٣٩٢هـ) وهو إمام التأليف في أُصول العربية يتكلم في كتاب الخصائص على السماع والقياس والإجماع ، وهي الأدلة الإجمالية التي يستند إليها لإقرار أحكام اللغة والنحو، والتي استُنبطت من أُصول اللغة ، ثم يذكر المسائل التفصيلية في باب العلة مثلاً ، فيقول: إن النحاة في العلة ((

---

[١] ـ ينظر: العين: الخليل بن أحمد(حج)٢٨٧/١، وتهذيب اللغة : الأزهري(حج)٣٩٠/٣، ومقاييس اللغة : ابن فارس(حج) ٣٠/٢، والصحاح: الجوهري(حجج)٣٠٤/١، ولسان العرب(حجج): ابن منظور ٣٨/٤ .

[٢] ـ العين (حج) ٢٨٧/١.

[٣] ـ تهذيب اللغة(حج) ٣٩٠/٣.

[٤]ـ الصحاح(حجج) ٣٠٤/١.

يحيلون على الحسّ ويحتجون فيه بثقل الحالِ أو خفّتِها على النفس)). [٥] ومثل ذلك نجده أيضاً عند أبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ) في كتابيه(الاغراب في جدل الاعراب)[٦] و(لمع الأدلة في أُصول النحو). [٧] أما السيوطي(٩١١هـ) في كتابه (الاقتراح في أُصول النحو) فيبدو أنه يعدّ (الاحتجاج) من الأُصول التفصيلية للاستدلال على الأحكام، يتبين ذلك من شرحه لتعريف أُصول النحو عنده، إذ يقول : ((أُصولُ النحو: علمٌ يُبحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدِلّ))[٨] ثم إنه يشرح عبارات هذا الحد لأُصول النحو ويهمنا منها قوله في شرح الأدلة الإجمالية وفرقها عن الأدلة التفصيلية عنده، إذ يقول ((وقولي: (الإجمالية) احترازاً من البحث عن التفصيلية، كالبحث عن دليلٍ خاص بجواز العطفِ على الضمير المجرور من غير إعادةِ الجارّ، وبجواز الاضمارِ قبل الذِّكر في باب الفاعل والمفعول)) [٩] ونفهم من نصِّه هذا أن الدليل لإثبات المسائل التطبيقية النحوية مثلاً يُسمى عنده دليل تفصيلي ، وهو خارج من أُصول النحو الإجمالية التي تثبت عنده، وهي (السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال)[١٠] ولعل من إشارة السيوطي هذه يمكن أن نعد الاحتجاج من الأُصول التفصيلية لإثبات مسائل النحو واللغة ، ويؤيد ذلك أن السيوطي عندما يذكر الاحتجاج إنما يورده للاستدلال على المسائل التطبيقية، ومن أمثلة ذلك قوله: ((ومن ثَمَّ احتُجَّ على جواز إدخالِ لامِ الأمر على المضارع المبدوءِ بتاء الخطابِ بقراءة (فبذلك فَلْتَفرحوا))).[١١]

أما المحدثون فلا نجد في كتبهم ـ في حدود اطلاعي ـ التي تناولتْ أُصولَ النحو كلاماً بيّناً عن تأصيل هذا المفهوم وبيان تفاصيله، إذ إن عنايتهم في مثل هذه المؤلفات إنما تذهب في الكشف عن أُصول النحو من حيث: الاختلاف في تعريفها، والاختلاف في عددها، وأول من ألّف فيها، وما زاده اللاحقون عليه، مع بيان طرائق الاستدلال بها، ومادة ذلك: من سماعٍ مُستَقرَأ وقياسٍ مطرد، وإجماع متحقِّق، إلى غير ذلك، وأستثني من ذلك كتاب (في أُصول النحو) لسعيد الافغاني، إذ عقد فيه فصلاً كاملاً للاحتجاج، تناول فيه مقدمةً تاريخية لتأصيله، ثم العلوم التي يُحتج لها، ومَن يُحتج به، وما يُحتج به، وقد أدرك مؤلف هذا الكتاب أن الاحتجاج هو دليل إثبات القاعدة الجزئية لا الكلية وأن السماع هو الدليل الاجمالي لإثبات القواعد العامة للغة ، يتضح ذلك في قوله حين عرَّف الاحتجاج بأنه ((إثباتُ صحةِ قاعدةٍ أو استعمالٍ أو كلمةٍ أو تركيبٍ، بدليلٍ نقلي صحَّ سندُه إلى عربيٍّ فصيحٍ سليمِ السليقة)).[١٢] إلا أنه مع ذلك خلط بين السماع والاحتجاج في كتابه، إذ وضع الاحتجاج بإزاء القياس.[١٣]

أما الدكتور تمام حسان فقد عدّ الاحتجاج عنصراً من عناصر الموضوعية التي وُسمت بها النظريةُ النحويةُ عند العرب، وشبَّه ما قام به النحاةُ بما يقوم به أصحابُ التجارب العلمية، فقال يصف عمل النحاة : إنهم ((كانوا يردّون قواعدهم إلى ما تقوله العربُ، ويُوثّقون كلَّ قاعدةٍ يصلون إلى تجريدها بالشواهد، وهو ما يُعرف عندهم بالاحتجاج. وهذا شبيهٌ بما يُعرف في التجربة العلمية تحت عنوان (تحقيق الفرض))) [١٤] . من كل ذلك يمكن أن أخلص إلى أن الاحتجاج (هو الأدلة التي يَستدلُ بها المُحتجُّ لإثبات الأحكام التفصيلية، التي تُشكِّل بمجموعها قواعدَ النظرية النحويةِ التي تَثبتُ بأدلة النحو العامة ، وأهمُها السماعُ

---

[٥] ـ الخصائص ٤٨/١.
[٦] ـ ينظر: ٤٥ـ ٤٨.
[٧] ـ ينظر: ٨٠ـ ٨٣.
[٨] ـ الاقتراح ١٣.
[٩] ـ المصدر نفسه ١٤ـ ١٥.
[١٠] ـ ينظر: المصدر نفسه ١٣ـ١٤.
[١١] ـ المصدر نفسه ١٥. والنص القرآني من سورة يونس: الآية ٨٥. وقد رُويت القراءة بتاء الخطاب عن النبي(صلى الله عليه وآله) وعثمان بن عفان وأبي عبد الرحمن السلمي وقتادة وعاصم الجحدري وزيد بن ثابت وأُبي بن كعب ويعقوب الحضرمي وغيرهم. وقرأ الجمهور بالياء أمراً للغائب(فليفرحوا)، ينظر: النشر في القراءات العشر٢٨٥/٢.
[١٢] ـ في أُصول النحو ٦.
[١٣] ـ ينظر: المصدر نفسه ٤.
[١٤] ـ الأُصول ـ دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند بالعرب٥٧.

والقياسُ ثم الإجماعُ واستصحابُ الحال).وعلى ذلك يمكن أن ندرس الاحتجاج بتناول مادة الاحتجاج وعينته. وهو ما يتكفل به المبحثان الآتيان:

المبحث الاول : شواهد الاحتجاج

أعني بالشاهد هنا: ما يُؤتى به من الكلام العربي الفصيح، ليشهدَ بصحة لفظٍ ، أو صيغةٍ، أو عبارةٍ، أو دلالةٍ . وقد ورد في تعريف الشاهد عند أهل العربية أنه ((الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة، لكونِ ذلك الجزئيّ من التنزيل أو من كلام العرب الموثوقِ بعربيتهم)).[١٥] ومعنى ذلك أن الشواهد التي يُحتج بها يجب أن توافق السليقة اللغوية العربية. والحاجةُ إلى هذه الشواهد مُلحّةٌ ،حتى لا يُنسبَ إلى اللغة وقواعدها ما ليس منها، لأن ذلك يترتب عليه فسادٌ في الأحكام اللغوية.[١٦] والكلامُ العربي الذي يُحتج به هو القرآن الكريم والحديث الشريف وما أُثر من كلام العرب من شعرٍ ونثرٍ، من الجاهلية حتى نهاية عصر الاحتجاج، الذي حدّه النحويون حداً زمانياً وحداً مكانياً، ووسّعه اللغويون إلى العصور التي تلت ذلك. [١٧] فأما القرآن الكريم فقد اعتمد النحويون جمعيهم على على شواهده، لإثبات الأحكام النحوية، فهم يقدمونه وينزلونه المنزلة الأولى من كلام العرب الذي يُحتج به، لتواتر نقله وتوثيق نصه وضبطه، ولكونه في أعلى مراتب الكلام العربي. نزل بلغة العرب وكلَّمهم بأساليبهم. والاحتجاجُ بالقرآن يشمل الاحتجاج بقراءاته المتواترة والشاذة.[١٨] فقد شغلت القراءات النحوية أذهان النحويين منذ النشأة الأولى للنحو، وهو أمر ليس بمستغرب، فالنحويون الأوائل كانوا عالمين بالقراءات، وكان بعضهم من أئمة القُرّاء، كعيسى بن عمر(١٤٩هـ) وأبي عمر بن العلاء(١٥٤هـ) والكسائي (١٨٩هـ) وغيرهم، لذا عُني النحويون بالقراءات كثيراً، وعدّوها مصدراً مهماً لإثبات قواعد اللغة.[١٩] وقد التزم البصريون بقبول القراءة بشرط موافقتها لقواعد النحو ولو بوجهٍ من وجوه التأويل، فإن خالفت القراءة ذلك ولم يعاد تركيبها إلى أصل من أُصول العربية حُفظت ولم يُقَسْ عليها قياساً عاماً وإن صحَّ الاحتجاج بها في مثل تركيبها[٢٠]، يقول السيوطي:((قد أطبقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجُ بها في مثل هذا الحرف بعينه، وإن لم يجز القياسُ عليه)).[٢١] وقد خالفهم في ذلك الكوفيون فوسّعوا الاستشهاد بالقراءات الشاذة[٢٢].ونلحظ في موضوع الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته مسألتين:

الأولى : رأى بعض العلماء قديماً وحديثاً أن نص القرآن الكريم هو النص الصحيح المُجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو وغير ذلك، فكان على النحاة أن يقدموا شواهده على الشواهد الشعرية التي استقروها استقراءً ناقصاً ،وقد خُصَّ بهذا النقد علماءُ البصرة، لأنهم كانوا يفضلون الشواهد الشعرية على غيرها ، يقول الفخر الرازي(٦٠٦هـ): ((إذا جوّزنا إثباتَ اللغة بشعر مجهولٍ، فجوازُ إثباتِها بالقرآن العظيم أولى))[٢٣] وقال :((من النحاة مَن ينتزعُ من المقدار الذي يقفُ عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذُه مذهباً، ثم تعرضُ له آيةٌ على خلاف ذلك الحكم فيأخذُ في صرف الآية عن وجهِها)).[٢٤] ومن المحدثين ألّف الدكتور خليلُ بنيان الحسون كتاباً بعنوان (النحويون والقرآن) بناه على هذه الفكرة ، يقول في مقدمته :((ولا نلمحُ تميزاً للشاهد القرآني أو إجلالاً له في رتبةٍ تعليه على الشاهد الشعري، إذ لا يُكتفى به في إقرار الأحكام، وإنما نجد أنهم حريصون

[١٥] ـ كشاف اصطلاحاًت الفنون: التهانوي(شهد) ٧٣٨/٣.
[١٦] ـ ينظر: في أُصول النحو ٢٧.
[١٧] ـ ينظر:الاقتراح ٤٨.
[١٨] ـ ينظر: الاقتراح ٤٨، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية : د.عبد العال سالم مكرم ٥٥.
[١٩] ـ ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ٥٥ـ٥٦.
[٢٠] ـ ينظر: الاقتراح ٤٨، وفي أُصول النحو ٢٩.
[٢١] ـ الاقتراح ٤٨.
[٢٢] ـ ينظر: في أُصول النحو ٢٩.
[٢٣] ـ التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) ١٩٣/٣.
[٢٤] ـ المصدر نفسه ٢٠٠/٣.

على أن يعضدوا ما يمثله بما(قال الشاعر)، فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل وأحظى بالقبول وأرسخ لما يقررون)).[٢٥] والذي يبدو أن نحاة البصرة إنما قدّموا الشاهد الشعري، لأن نظرتهم إلى إقرار القواعد كانت ذا طابع معياري، فقد أرادوا أن يضعوا قواعد للغةِ جيلهم وللأجيال اللاحقة، يتمكّن بها الناطقون من مسايرة كلام العرب، فكان لا بد من وضع هذه القواعد على كلام العرب المسموع، أما كلام القرآن الكريم فهو كلام معجز لا يمكن أن يسايره مَن يتكلم بالعربية ولا أن يقيس على فصاحته، لأنه في أعلى درجات الفصاحة ، فضلاً عن أن له مقاييس تخالف ما شاع في كلام العرب.

المسألة الثانية: رأت طائفة من العلماء أن البصريين ولاسيما أئمتهم قد غلطوا حينما منعوا الاستشهاد بالكثير من القراءات القرآنية، ولاسيما الشاذة منها التي لا يمكن أن تؤول، بل إنهم زادوا على ذلك أنهم كانوا يعيبون على كبار القُرّاء قراءاتهم التي خالفت أقيسة البصريين، من ذلك ما قاله الرازي ((والعجبُ من هؤلاء النحاة، أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما من أكابر علماءِ السلف في علم القرآن)) [26]. وقال السيوطي:((كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصمٍ وحمزةَ وابنِ عامرٍ قراءاتٍ بعيدةً في العربية، وينسبونَهم إلى اللحن ، وهم في ذلك مخطئون، فإن قراءاتِهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترةِ الصحيحةِ التي لا مَطعنَ فيها، وثبوتُ ذلك دليلٌ على جوازه في العربية)).[27] ومن المحدثين يقول سعيد الافغاني ((المنهجُ السليمُ في ذلك أن يمعنَ النحاةُ في القراءات الصحيحةِ السند ، فما خالف منها قواعدَهم صحّحوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعودُ على النحو بالخير. أما تحكيمُ قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاءُ العلماءُ فقلبٌ للأوضاع)).[28] وقد حاول الدكتور تمام حسان أن يعلل ما قام به البصريون وموقفهم من القراءات فقال :إن ((طعن النحاة في قراءةٍ ما لا ينبغي أن يُعدَّ طعناً في القرآن نفسه، لأن النحويَّ الذي يطعنُ في إحدى القراءات يقبلُ القراءات الأخرى ولا يطعنُ فيها وإنما يعدُّ ذلك نقداً لروايةٍ ما في ضوء معياري نحوي)).[29]

ويبدو أن هذا القول أقرب إلى نظرة البصريين لوضع القواعد، فهم قد قبلوا القراءات التي توافق القواعد التي أرادوها معياراً لضبط اللسان العربي، أما ما خالف من هذه القراءات ولم يجدوا له تأويلاً مقبولاً عزلوه عن الاستشهاد النحوي ولم يطعنوا فيه، فسيبويه وهو إمام النحاة قد عدَّ القراءة سُنّة متبعة.

شواهد الحديث الشريف:

كان ينبغي أن يحتل الحديث الشريف المكانة الثانية في الشواهد التي يُحتج بها بعد شواهد القرآن الكريم ، لأن الحديث هو كلام أفصح الخلق، فهو من فصيح النثر وبليغه لا تحكمه ضرورات الشعر ومسوغاته .وقد مثّل كنزاً لغوياً ثميناً توالت على دراسته كتبُ غريب الحديث. لكنّ أئمة النحو البصري والكوفي على السواء، المتقدمين منهم وكثيراً ممّن جاء بعدهم أعرضوا عن الاحتجاج بشواهده وانقسوا بإزاء ذلك فريقين[٣٠]: فريقا غلب على ظنّه أن الأحاديث الشريفة رُويت بلفظ الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فهي في الذروة من الفصاحة والحجيّة، أو رُوي معناها بألفاظ الصحابة والتابعين، وهم داخلون في نطاق الاحتجاج بالغو الحرص على اللغة فأجازوا لهذا الاحتجاج بشواهد الحديث. وفريقاً آخر غلب على ظنّه أن الأحاديث مروية بالمعنى لا باللفظ ((وقد تداولها الأعاجمُ والمولدون قبل تدوينه فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا وتقصّدوا وقدمّوا واخروا

---

[٢٥] ـ النحويون والقرآن (المقدمة) ١٠.
[٢٦] ـ التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) ١٩٣/٣.
[٢٧] ـ الاقتراح ١٧.
[٢٨] ـ في أُصول النحو ٣٢.
[٢٩] ـ الأُصول ـ دراسة ابستمولوجية ٩٣.
[٣٠] ـ ينظر: الاقتراح ٤٠ـ ٤١، وخزانة الأدب : البغدادي١/١٢ـ١٤، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د.خديجة الحديثي٣٦٧.

وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ)).[٣١] وقد نُوقشت المسألة مناقشة موسعة وخلص فيها إلى أن هناك أنواعاً من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف في قبول الاحتجاج بها، وهي[٣٢]

أ- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كقوله : (حُمِيَ الوطيسُ) و(ماتَ حتفَ أنفه) و(ارجعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات).

ب ـ ما يُروى من الأقوال التي كان يُتعبد بها، كألفاظ التحيات والكثير من الأذكار والأدعية.

جـ ـ ما يُروى شاهداً على أنه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان يخاطب به كل قوم بلغتهم.

د ـ الأحاديث التي وردت من طرق متعددة إلى النبي واتَّحَدتْ ألفاظُها.

هـ ـ الأحاديث التي دوَّنها مَن نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فبها فساد اللغة .

وـ ما عُرف من حال رواة الحديث أنهم لا يجيزون روايته بالمعنى.

وما عدا هذه الأنواع الستة فما دون الصدر الأول يُحتج به، ما لم يُطعن فيه بغلط أو تصحيف أو تحريف طعناً قوياً، وما لم يجئ في رواية شاذة بين روايات جارية على المعروف. وأما ما لم يُدوّن في الصدر الأول، كالاحاديث المتناثرة في الكتب المتأخرة ، فلا تُعد حجة من الناحية اللغوية [٣٣] . ويتضح من ذلك أن مجال الاستشهاد بالحديث الشريف ضيق، لأن الأحاديث التي وصلت بلفظ الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قليلة جداً إذا ما قيست بالأحاديث التي وردت بالمعنى، وقد صرّح السيوطي بذلك فقال: ((أما كلامُه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيستدلُّ منه بما ثبتَ أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنما يُوجدُ في الأحاديث القِصار على قِلّة أيضاً)) [٣٤] ويضيق الاستشهاد أكثر إذا ما علمنا بأن ليس كل حديث وصل بلفظ الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ يصلح للاستشهاد به، وإنما عِماد ذلك ما يتعلق من هذه الأحاديث باستنباط قواعد اللغة، فقوله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ـ مثلاً :((الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامة)).[٣٥] ورد بلفظه ولكن مجال الاستشهاد به اقتصر على علم البلاغة، بل ما حُفظ هذا الحديث بلفظه إلا لاجل هذا التجنيس البديع بين (الظلم والظلمات).[٣٦]

وخلاصة القول في حجية الاستشهاد بالحديث: أن علماء العربية الأوائل وجلَّ المتأخرين منهم لم يتخذوا الحديث الشريف في عداد شواهدهم، لإثبات الأحكام فبقي الاستشهاد به في حدود الاستئناس أو التثبت اللفظي والتحقق من نصوص اللغة، إلى أن جاء ابن مالك(٦٧٢هـ) فاتخذ الحديث الشريف أصلاً من أُصول الاستشهاد وتعقيد الأحكام النحوية وتثبيتها، وتابعه في ذلك الرضي الاسترابادي (٦٨٦هـ)وابن هشام الأنصاري(٧٦٩هـ).[٣٧]

شواهد كلام العرب:

يُحتج من كلام العرب بما ثبتَ عن العلماء الموثوق بعربيتهم، سواء كان ذلك شعراً أم نثراً. وقد وضع النحويون أُصولاً وضوابط للاستشهاد بكلام العرب، فحدّوا الاحتجاج به حدّاً مكانياً وحداً زمانياً. وسأفصّلُ هذا النوع من الاحتجاج وضوابطه وما أُخذ عليه في المبحث الثاني الذي يتناول مَن احتج به اللغويون والنحاة لإثبات القواعد.

---

[٣١] ـ ينظر: الاقتراح ٥٢.

[٣٢] ـ ينظر: الاقتراح ٤٠-٤١، وخزانة الأدب ١/١٢-١٧، وفي أُصول النحو ٤٦-٥٠، و وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف٣٦٧-٤٢٧، والحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية و النحوية: د.محمد ضاري حمادي ٣١٤-٣٣٥، ودراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين ٣٣٣- ٣٣٥.

[٣٣] ـ ينظر: في أُصول النحو ٥٣-٥٨.

[٣٤] ـ الاقتراح ٤٠.

[٣٥] ـ صحيح مسلم ٨/١٨.

[٣٦] ـ ينظر: كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري ٢٩١، وأسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني ٩ .

[٣٧] ـ ينظر: الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه: د.خديجة الحديثي ٦٢.

المبحث الثاني : عينة الاحتجاج

يُقصد بعينة البحث هنا :مَن يأخذ عنهم اللغويون والنحاة ، لإثبات أحكام اللغة ، والواقع التاريخي قد أثبت مستويات لغوية مختلفة في العصور التي عاشت فيها اللغة العربية ، فالعصر الجاهلي يمثل الذروة في الفصاحة ، ثم تلته عصور أُخَر خالط فيها العرب الأمم المختلفة ، فشابت السليقة اللغوية شوائب في مستويات اللغة المتنوعة ، وظهر اللحن جليّاً في العصرين الأُموي والعباسي، لذا كان على النحاة أن يحدّوا العينة التي يأخذون منها اللغة حدّاً مكانياً وحدّاً زمانياً.[٣٨]

أما الحدُّ المكاني فقام على أساس التفرقة في الأخذ عن أهل البادية والأخذ عن أهل الحواضر، ذلك أن البادية لبعدها عن موقع الاتصال بالأمم الاجنبية حافظ أبناؤها على سليقتهم اللغوية، والاحساس بهذا الفرق قديم ،لكنه كان يزداد بازدياد الحس بعلو الفصاحة في البادية وبهبوط مستواها في الحضر، فكان العلماء ينتجعون البادية يقصدون أخبية العرب ومضاربهم يشافهونهم ويقيدون في دفاترهم وألواحهم ما يسمعونه منهم ، ويتضح هذا الحس بتميز لغة البداوة من لغة الخضر بأن المترفين من قريش كانوا يبعثون أبناءهم إلى البادية، ليكتسبوا ملكة الفصاحة، فلما وُضع علم العربية واحتجوا لأحكامه وآنَ الفصلُ بين ما يُحتج به وما لا يُحتج به جُعلت البداوة من أهم المعايير في ذلك.[٣٩] وقد أعلن أبو عمرو بن العلاء ومحمد ابن سلام الجمحي(٣٢١هـ) تلك التفرقة بين البداوة والحضر بصدد الطعن في مستوى فصاحة عدد من الشعراء الداخلين في النطاق الزمني للاحتجاج، معللين هذا الطعن بحضريتهم [٤٠] ومن هذا ما ذكروه في طعنهم بفصاحة عدي بن دواد الإيادي ،لأن((ألفاظَهُ حِيْرِيَّةٌ وليست بنَجْدِيَّةٍ)) [٤١]، أي: ليست بدوية.[٤٢] ورفض الاحتجاج بشعر ذي الرمة في قوله للمرأة (زوجة) لا (زوج)، لأنه ((أكلَ البقلَ والملوحَ في حوانيتِ البقالين))[٤٣] كناية عن طول إقامته في الحضر.[٤٤]وكذلك لم يعد أبو عمرو بن العلاء الكميتَ حجةً، لأنه من أهل الكوفة، فتعلَّم الغريبَ وروى الشعرَ وكان مُعلِّماً[٤٥]،أي: إنه تطبَّع بطباع أهل الحضر. وكذلك حكمه على الطرماح.[٤٦] وقد بيّن ابنُ جني علة امتناع الأخذ عن أهل الحواضر، فقال:((وعلةُ امتناع ذلك ما عرضَ للغاتِ الحاضرةِ وأهلِ المُدر من الاختلاط والفساد والخطل، فلو عُلم أن أهلَ المدينة باتوا على فصاحتهم ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم لوجبَ الأخذُ عنهم ، كما يُؤخذ عن أهل الوبر، وكذا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنةِ وخبالِها وانتقاصِ عادة الفصاحةِ وانتشارِها لوجب رفضُ لغتِها، وتركُ تلقِّي ما يردُ عنها. وعلى هذا العمل في وقتنا هذا)).[٤٧] ومعنى الجملة الأخيرة في كلامه أنهم أخذوا في عصرهم بذلك المعيار الذي ذكره، أي: القبول من الذين لم تفسد لغتهم، ورفض ما يأتي به من فسدت لغتهم ، وهم القبائل العربية المجاورة لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم يعتمدوا عليها في سماعهم، وكذلك امتنعوا عن الأخذ عن الحواضر، فلم يأخذوا عن لَخْمٍ وجذام وقُضاعة وغسّان وإياد وتَغلِب وأَزْد عُمان وحاضرة عمان) وغيرها.[٤٨]

---

[٣٨] ـ ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢١١، وفي أُصول النحو ٢٥.

[٣٩] ـ ينظر: الاقتراح ٤٤ـ٤٥، وأُصول التفكير النحوي :د.علي أبو المكارم ٢٤٩، والاحتجاج بالشعر في اللغة ـ الواقع والدلالة: د.محمد حسن حسن جبل ٨١ـ٨٢.

[٤٠] ـ ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: للمرزباني ١٠٢ـ١٠٣، والاحتجاج بالشعر في اللغة ٨٢.

[٤١] ـ الموشح ١٠٣.

[٤٢] ـ ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة ٧٤.

[٤٣] ـ الموشح ٢٨٣.

[٤٤] ـ ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة ٧٤.

[٤٥] ـ ينظر: الموشح ٣٠٢.

[٤٦] ـ ينظر: المصدر نفسه ٣٠٢ـ٣٠٣.

[٤٧] ـ الخصائص٥/٢.

[٤٨] ـ ينظر: الاقتراح ٤٤ـ٤٥، والمزهر ٢١١/١.

مؤاخذات على الحد المكاني

١ــ إن اعتماد البداوة والحضر أساساً للتفريق بين ما يحتج به وما لا يحتج به، فيه من الإجحاف بحق أهل الحضر ما لا يخفى، إذ لا يمكن أن تُوصف هذه القبائل غير البدوية جميعها بأنها قد فسدت سليقتها اللغوية ، وأنه بسبب هذا الحكم العام ضاعت ثروة لغوية كبيرة كان يمكن الانتفاع بها في مجال الاستشهاد اللغوي والنحوي، وسد نقص الاستقراء الذي ظهر جليّاً في عمل النحاة ولو أنهم اعتمدوا على أساس الوثوق من سلامة لغة المُحتَج به، وعدم تطرّق الفساد إليها، لكان عملهم أوفر حظاً وأكثر نفعاً .[٤٩]

٢ــ إن اللغويين والنحويين وإن اتفقوا في الأخذ عن القبائل البدوية، لإقرار أحكامهم، وهذه القبائل هي : قيس وتميم وأسد وهُذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، إلا أن الكثير منهم كان يُعدُّ لغة قريش أفصح القبائل العربية، مع أن قريشاً ليست من القبائل البدوية ، وأنها بتركيبها بيئة حضرية تختلط فيها الأجناس البشرية، بسبب مكانتها الدينية والتجارية[٥٠]، قال ابن فارس ((وكانت قريشُ مع فصاحتها إذا أتتهم الوفودُ من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصحَ العرب)).[٥١]

٣ــ إن الواقع التطبيقي للشواهد التي احتج بها النحويون يُثبت أن كلاً من علماء المدرستين البصرية والكوفية لم يكونوا ملتزمين دائماً بالحد المكاني للاستشهاد، فقد توسّع البصريون في الأخذ من حيث المكان وجاوزوا المسموح من حيث الاستشهاد بكلام قبائل مُنِعَ الأخذُ عنهم. ونجد الكوفيين كذلك قد تجاوزوا الحد المكاني فأخذوا عن قبائل خالطت الأعاجم، كتغلب وقبائل اليمن وربيعة وبني حنيف وكلب وأعراب الحُطَميّة وحوران وحضرموت .[٥٢]

الحد الزماني للاحتجاج

جعل اللغويون والنحاة منتصف القرن الثاني الهجري حدّاً للاحتجاج بلغة الأمصار، والقرن الرابع الهجري حدّاً للغة البادية، وكان رائدهم في اقتصارهم على هذه الحقبة ما انمازت به من سمات عن الأحقاب التي تلتها ، كسلامة المادة اللغوية من الغلط عموماً وخلّوها من شوائب العجمة.[٥٣] وعلى هذا الأساس قُسم الشعراء الذين يُحتجُ بشعرهم على طبقات أربعة : جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولدين، وقُصر الاحتجاج على شعراء الطبقات الثلاثة، بحيث ينقضي عصر الاحتجاج بوفاة آخر شعراء الطبقة الثالثة، وهو على الأكثر إبراهيم بن هرمة، وقيل بشار بن برد.[٥٤] أما الطبقة الرابعة، وهم المولدون، فقد رجع الأمر فيها إلى موقف علماء اللغة من الاحتجاج بشعر تلك الطبقات، فكان أبو عمرو بن العلاء يصف شعر الطبقة الثالثة بأنه مولَّد ومُحدَث، أي: لا يُحتج به، يقول: ((لقد كثُر هذا المُحدَثُ وحَسُنَ، حتى لقد هممتُ أن آمرَ فتياننا بروايته))[٥٥] وهو يعني به شعر جرير والفرزدق وأشباهما[٥٦]. وقال الأصمعي(٢١٦هـ): ((جلستُ إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج، فما سمعته يَحتجُّ ببيتٍ إسلامي)).[٥٧] وإذا كان هذا حال الاحتجاج عند المتشددين من اللغويين والنحويين فمما لا شك فيه أنهم رفضوا الاستشهاد بشعر أهل الطبقة الرابعة من المولَّدين. والملاحظ في السماع النحوي أن منهج البصريين قد افترق عن منهج الكوفيين في الأخذ عن العرب، بأن البصريين ((لم يكونوا يجمعون كل ما يصادفهم في رحلتهم أو يُنقل لهم

---

[٤٩] ـ ينظر: في أُصول النحو ٢٥.
[٥٠] ـ ينظر: الأُصول ـ دراسة ابستولوجية ٩٩.
[٥١] ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ٢٣.
[٥٢] ـ ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:د. مهدي المخزومي ٣١٥، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة :محمد عاشور السويح٤١ـ٤٣، والقراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي ١٠ـ١١(أطروحة دكتوراه) د.حامد عبد المحسن كاظم، الجامعة المستنصرية ،كلية الآداب ، ١٩٩٦م.
[٥٣] ـ ينظر: أُصول التفكير النحوي ٢٤٩.
[٥٤] ـ ينظر: البيان والتبيين:الجاحظ ٥٢/١، والقياس النحوي ٤٢.
[٥٥] ـ البيان والتبيين ٣٢١/١.
[٥٦] ـ ينظر: أُصول التفكير النحوي ٢٥٠.
[٥٧] ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني ٥٦/١ـ٥٧.

عن العرب، بل كانوا لا يعتدّون إلا بما يطمئنون إليه ويستوثقون منه)) [٥٨] فكان أن أبعدوا عن مجال دراستهم الكثير من المنقول والمسموع ولم يعتدّوا إلا بمن صحّت سليقتهم اللغوية، فلم يتأثر لسانهم بلهجات الحضر ولغات الأجانب والأعاجم. أما الكوفيون فكانوا أسلسَ خطةً وأبعدَ عن التشدُّد في السماع وأكثرَ اعتداداً بما يردهم ويُنقل إليهم من كلام العرب، ولم يعنهم ما عُني به البصريون من استيثاق النصوص الواردة إليهم والتشدُّد في كَثرة السماع ودقته .[٥٩]

مؤاخذات على الحد الزماني للاحتجاج

١ــ لم يلتزم اللغويون والنحويون بالحد الزماني للاحتجاج، فقد استمرت رحلاتُ العلماء في كلا المصرين إلى بطون البادية إلى ما بعد القرن الرابع الهجري.[٦٠] وثبت أيضاً أن النحويين واللغويين قد احتجوا لإثبات قواعدهم بشواهد الشعراء المولدين، وقد استقرى الدكتور محمد حسن حسن جبل الكثير من هذه الشواهد، وذكر أن ما خرج من شواهد النحو عن زمن الاحتجاج الذي أقرّه النحاة بلغ أكثر من مئتي شاهد. وما خرج عن هذا الحدّ في متن اللغة بلغ ستة وتسعين شاهداً. وأن عدد الشعراء المولدين الذين استقراهم ممن احتجَّ بهم النحاة بلغ أربعين شاعراً مُولَّداً. وأن عدد علماء اللغة والنحو الذي خرقوا هذا الحد بلغ فيما أحصاه ستة وعشرين عالماً .[٦١]

٢ــ إن اعتداد البصريين بالنصوص المروية، ألجاهم إلى نقد هذه النصوص والتشدُّد في توثيق صحة نسبة الكلام إلى قائله، فضلاً عن التثبُّت من كثرة سماعه، وهم بهذا قد افترقوا عن الكوفيين، ومنهجهم هذا إنما يجب الأخذ به في توثيق النصوص التي تستنبط بموجبها الأحكام الشرعية في العقائد والعبادات و المعاملات، أما الشواهد المستعملة في استنباط قواعد اللغة فلم تكن تتطلب كل هذا التشدد، وهم بعملهم هذا أضاعوا الكثير من الثروة اللغوية، إذ أعرضوا عن مئات ومئات من شواهد الشعر و النثر، ولا سيما إذا ما علمنا أن الكلام العربي لم يصل منه إلينا إلا أقلّه.[٦٢]

الشواهد النثرية

أمّا الشواهد النثرية فتشمل لغة التخاطب اليومي التي اعتمد عليها النحويون أصلاً من أُصول الاحتجاج، فشملت: أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، وكان المتوقع أن يكون النثر مقدماً على الشعر عند النحويين في استنباط قواعدهم، لخلوه من الضرائر، ولأنّ العرب حين تتكلم به تتكلمُ على سجيتها من دون تكلف فيكون كلامها العفوي منطلقاً لتأصيل القواعد والأساليب اللغوية الحية، ولكنّ هذا لم يحصل، فجاء النثر دليلاً متأخراً بعد الشعر[٦٣]، ولعلّ سبب ذلك يعود إلى ما للشعر من منزلة عظيمة عند العرب في الجاهلية والإسلام، حتى قيل : إنّ الشعر ديوان العرب، وكان ابن عباس(٦٨هـ) إذا سُئل عن شيءٍ من القرآن الكريم أنشد فيه شعراً[٦٤]، ثم إنّ الشعر شائع الحفظ كثير التداول قياساً بالنثر، الذي قلّتْ شواهدُه التي وصلت إلى النحويين من العصر الجأهلي ، إذ لم يُؤثَر عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة، كما هو الحال في الشعر[٦٥].

---

[٥٨] ـ مدرسة البصرة النحوية ـ نشأتها وتطورها :د.عبد الرحمن السيد ٢٣٧.
[٥٩] ـ ينظر: مدرسة الكوفة ٣٣٥، ومدرسة البصرة النحوية :١٤٥ـ١٤٦.
[٦٠] ـ ينظر: المزهر ٢١٢/١، والقياس النحوي ٤٣.
[٦١] ـ ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة ٢١٥ـ ٢٣٥.
[٦٢] ـ ينظر: الأُصول ـ دراسة ابستمولوجية ١٠٣ـ ١٠٤.
[٦٣] ـ ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة ٢٦.
[٦٤] ـ ينظر : العمدة ٣٠/١ .
[٦٥] ـ ينظر : القياس في اللغة العربية: د.محمد حسن عبد العزيز ١٠١ .

الخلاصة

خلص البحث في موضوع (الاحتجاج النحوي) إلى الآتي :

١ـ ممّا ذكره المعجميون من معنى الاحتجاج، يمكن أن نستنتجَ أنّ الاحتجاجَ هو القصدُ إلى الخصم والاحتجاجُ عليه بالأدلة التي تُمكِّن من الظفر عليه والغلبة.

٢. لم يضع المعنيون بأُصول التفكير النحوي وأدلةِ النحو القدامى تعريفاً واضحاً للاحتجاج أو تفاصيله، فهو يرد عندهم ضمن موضوع أُصول النحو، عند الكلام على السماع والحجج التي يذكرها النحاة للاستدلال على المسائل التطبيقية النحوية . وكذلك دأبَ المحدثون على ذلك، باستثناء سعيد الافغاني الذي عقد فصلاً كاملاً للاحتجاج في كتابه (في أُصول النحو) بيّن فيه: تعريفَ الاحتجاج ،ومقدمةً تاريخيةً لتأصيله، ثم العلوم التي يُحتج بها ومَن يُحتج به وما يُحتج به . وقد عرّف الاحتجاج بأنه: ((إثباتُ صحةِ قاعدةٍ أو استعمالٍ أو كلمةٍ أو تركيبٍ، بدليلٍ نقلي صحَّ سندُه إلى عربيٍّ فصيحٍ سليمِ السليقة)). إلا أنه مع ذلك جعل الاحتجاج قبالة القياس، فاتَّضحَ من ذلك أنه يُريد بالاحتجاج السماعَ .

وحاولت الباحثة أن تضعَ تعريفاً للاحتجاج، مستدلةً بما ذكرته كتبُ أُصول النحو فيه ، إذ يمكن أن يكونَ تعريفه : (بأنه الأدلةُ التي يَستدلُّ بها المُحتَجُّ، لإثباتِ الأحكامِ النحوية التفصيلية، التي تُشكِّل بمجموعها قواعدَ النحو، التي تَثبتُ بأدلةِ النحو العامة، وأهمها: السماعُ والقياسُ، ثم الإجماعُ واستصحابُ الحال).

٣. عرض البحثُ لشواهدِ الاحتجاج من نصوصٍ قرآنيةٍ وقراءاتٍ ، وبيّن ما دار فيها من مناقشةٍ بين العلماء، تناولت أحقيّةَ هذه الشواهد بأن تحتلَّ المرتبةَ الاولى من شواهد الاحتجاج، وكذلك ما قيل في امتناع نحاة البصرة عن الأخذ بالقراءات الشاذةِ وطعنهم على القرّاء وما أُخِذَ على ذلك.

٤. تناول البحثُ عينةَ الاحتجاج، وهم الذين يُحتج بكلامهم ،لإثبات قواعد اللغة، وما اتخذه النحاةُ من معايير، لضبط هذه العينة، كالحدَّين المكاني والزماني ، وبيّن أن المتمعن في صنيعهم يلاحظ فيه مؤاخذات يمكن أن تسجلَ وتناقش.

مصادر البحث ومراجعه

(أ) المطبوعات:

ـــ القرآن الكريم

ـ أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية : د. عبد العال سالم مكرم ، المطبعة العصرية، بيروت ، ط٢، ١٩٧٨م .

- أسرار البلاغة : الجرجاني(عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١هـ) تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المطبوعات العربية ، مصر، (د. ت) .
- أُصول التفكير النحوي : د.علي أبو المكارم ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- الأُصول ـ دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د. تمام حسان، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- الاغراب في جدل الاعراب : أبو البركات الأنباري(عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م .
- الاقتراح في علم أُصول النحو: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ)، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس ، ط١، ١٩٨٨م .

ـ التفسير الكبير(مفاتيح الغيب): الفخر الرازي(محمد بن عمر ت ٦٠٦هـ)، المطبعة البهية المصرية، ١٩٣٨م.

- تهذيب اللغة : الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، القاهرة ، ١٩٦٧م .

ـ الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع والدلالة: د.محمد حسن حسن جبل،دار الفكر العربي، مصر ،(د.ت).
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي(عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣هـ). تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط ٤ ،٢٠٠٠م
- الخصائص: ابن جني(أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٥٢م .

- دراسات في اللغة العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين ، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٩٦٠م .

ـ الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي ، مطابع جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس(أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : الجوهري(أبو نصر إسماعيل بن حماد ت في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي، مصر ، ١٩٦٧م.

- صحيح مسلم بشرح النووي : الإمام مسلم(أبو الحسين مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ)، تحقيق عبد الله أحمد ،القاهرة ، (د. ت) .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ابن رشيق القيرواني(أبو علي الحسن ت ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٤، ١٩٧٢م .
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م .

- في أُصول النحو : سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، ١٩٩٤م.

- القياس في اللغة العربية: د.محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢ ،١٩٩٥م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، مصراتة ، ليبيا ، ط ١، ١٩٨٦م .
- كتاب الصناعتين . الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل ت ٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م.
ـ كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي(محمد أعلى بن علي المولوي ت في القرن الثاني عشر الهجري)، بيروت، ١٢٧٨م.
- لسان العرب: ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم ت٧١١هـ)،دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م

- لمع الأدلة في أُصول النحو: أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .

- مدرسة البصرة النحوية ـ نشأتها وتطورها: د.عبد الرحمن السيد،دار المعارف،مصر،ط١، ١٩٦٨م
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، ط ٤ ، ١٩٨٥م .
ـ مقاييس اللغة : ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٧هـ.
ـ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : المرزباني(محمد بن عمران ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط ١، ١٩٩٥م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد، بغداد ، ١٩٨١ م .

ـ النحويون والقرآن: د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، الأردن، ط ١، ٢٠٠٢م.
ـ النشر في القراءات العشر: ابن الجزري(محمد بن محمد الدمشقي ت ٨٣٣هـ)،بإشراف علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت، (د.ت).
(ب) المخطوطات:
ـ القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي (أطروحة دكتوراه) : د.حامد عبد المحسن كاظم، الجامعة المستنصرية ،كلية الآداب ، ١٩٩٦م.